

في شرح المسند أرجح البخاري بهذا الحديث  
 علم أنه لا بأس بالصلاة بين السائرين إذا لم يكن  
 في جماعة **قال** المحلل لطريق كرهه قومه الصق  
 بين السوازي للتهي العار عن ذلك ومحل  
 الكراهة عند عدم الضيق والحكمة فيه  
 انقطاع الصق فحلف الذي أوردناه من الأحيات  
 وكلامه شارحها من أهل المذهب وغيرهم  
 صرح في كراهة هذا الفعل وفي بعضها ما  
 ما يصرح بسقوط الفضيلة ولندكر الآن ما  
 وقع في كتب المذهب من المكروهات التي  
 لا فضيلة معها **قوله** ما صرحوا بذلك في  
 مسأله المقارنة **قال** الرافعي في الشرح **قال**  
 صاحب التهذيب وغيره ذكره وإنه يكون  
 الاثبات بالأفعال مع الإمام وتفاوت به فضيلة  
 الجماعة وكذا **قال** النووي في الروضة  
 وشرح المذهب وابن الرفعة في الكفاية **قال**  
 الزركشي في المحامد الكلام في هذه المسألة هي  
 شريين

احدهما

واما الثاني

ماور

قال

شريين **احدهما** في كون المقارنة مكروهة  
**والثاني** تفويتها فضيلة الجماعة **قوله** الأول  
 فقد صرح بالكراهة البعوي وتابعه الزواي  
 وكلام الإمام وغيره يقتضي أنه خلاف الأولى  
**واما الثاني** فعبارة التهذيب إذا أتى بالأفعال  
 مع الإمام بكثرة وتفاوت به فضيلة الجماعة  
 ولكن تصح صلاته **قال** ابن الاستاذ في هذا نظره  
 فإنه حينئذ ينبغي أن يحرك الخلاف في صحة  
 صلاته إلا أن يقال تفوته فضيلة الأول به  
 مع أن حكماً الجماعة عليه **قال** التاج الفزاري  
 في كلامه البعوي نظره فإنه حكمه بغيره  
 فضيلة الجماعة وحكمه بصحة الصلاة وذلك  
 يتناقض وتبعه السبكي وصاحب المهمات  
 والبارزي في توضيحه الكثير **قال** الزركشي  
 وهذا مله مردود فإن الصحة لا تستلزم الترتيب  
 بدليل الصلاة في الثوب الحرير والداير المقصوبة  
 وأفراد يوم الجمعة بالصوم والحكم بانساق فضيلة